

الآثار الاقتصادية للمضاربة غير المشروعة وآليات مكافحتها في الجزائر خلال الفترة 2020-2023

أحسن ركي¹*

¹جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (ahcenraki@gmail.comi)

* مؤلف مراسل

تاريخ النشر: 2024/10/21

تاريخ القبول: 2024/07/23

تاريخ الاستلام: 2024/05/22

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية أهم الآثار الاقتصادية للمضاربة غير المشروعة في الجزائر وآليات مكافحتها، التي بدأت مع تفشي فيروس "كورونا" ومست المواد الصيدلانية، وامتدت لبقية السلع الأخرى حيث أثرت على استهلاك وإدخار الأفراد، وامتدت آثارها لتشمل الاستثمار، كما من شأنها أن تضعف القدرة الشرائية للأفراد عن طريق احتكار السلع والرفع من أسعارها بدون مبرر، وهو الذي يؤدي مباشرة إلى خلق حالة من الفوضى والتهاافت على السلع بشكل كبير وتخزينها، وحرمان البقية من تلك المواد مما يهدد استقرار الاقتصاد الجزائري. وهدفت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الآليات لمكافحة هذه الظاهرة. كما تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وخلصت الدراسة إلى أنه تم الحد من انتشار المضاربة غير المشروعة، ورغم الإجراءات المتبعة لمكافحة الظاهرة لا تزال هناك ثغرات يستوجب الإحاطة بها، وعدم امتدادها للسلع والخدمات الأخرى. الكلمات المفتاحية: المضاربة غير المشروعة، المضاربة المشروعة، المستهلك، الادخار، المتاجرة، المضارب، التجارة.

تصنيف E21،D4.D42:JEL

**Economic effects of illegal speculation
And mechanisms to confront it in Algeria during the period 2020-2023**

Achene raki¹

(University of 20 August 1955, Skikda (ahcenraki@gmail.com))

* Achene raki

Received: 22/05/2024

Accepted: 23/07/2024

Published: 21/10/2024

Abstract:

This research paper addresses the most important economic effects of illegal speculation in Algeria and the mechanisms to combat it. It started with the appearance of the “Corona” virus, affecting pharmaceutical equipment, and spread to the rest of the basic products, as it affected the consumption and savings of consumers, and its effects extended to investment, and this would also weaken their purchasing power by monopolizing goods and increasing their prices without justification, which directly leads to a situation of chaos and massive rush on goods and their storage, thus depriving the Algeria remains of these materials, which threatens the stability of the Algerian economy. . This study also aimed to present a set of mechanisms to combat this phenomenon. Descriptive approach and analytical approach were followed and the study concluded that the spread of illegal speculation was reduced.

Keywords: Illegal speculation, legitimate speculation, consumer, saving, trading, speculator, trade.

JEL classification: D4.D42, E21

1. مقدمة

في أغلب الحالات تؤدي المضاربة المشروعة الواعية إلى تعديل الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار، ومن ثم تسمح بموازنة الأسواق، فالمضاربة على الأسعار هي أساس نشاط البورصة مثلما أن الفائدة على رأس المال هي محل نشاط البنك، ولكن في الدول السائر نحو النمو تقتصر إلى هذا النوع من المضاربة، وتتصف اقتصاداتها بالضعف الشديد في مواجهة الظروف الاستثنائية، وتظهر عليها حالات من عدم الاستقرار تؤثر على مجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في أوقات الأزمات.

فالمضاربة غير المشروعة تريح فيه القلة ما يخسر الجمهور، وتحوطها ألعيب ومكايد، بحيث يكسب المطلعون الكبار ويخسر الصغار، وتؤدي إلى أسعار تبتعد كثيرا في ارتفاعها وانخفاضها عن القيمة الحقيقية للسلعة أو الورقة المالية، مما يزيد من حدة تقلبات الأسعار، فالسلع والأوراق المالية غير مقصودة من المضاربة، وإنما المقصود هو المحاسبة على فروق الأسعار فقط.

مشكلة الدراسة:

ظهرت المضاربة غير المشروعة مع بداية تفشي وباء كورونا (كوفيد 19)، ومست في بادئ الأمر المواد الطبية والصيدلانية، غير أنها امتدت إلى المواد الاستهلاكية حتى بعد تسجيل تراجع هذا الوباء في الجزائر. ورغم تلك الظروف الصحية الصعبة وغياب القوانين الرديئة اللازمة قامت فئة من التجار بواسطة الإشاعات والصفقات الوهمية. باحتكار أهم السلع الأساسية وحرمان حق الأفراد في الحصول عليها، مما دفع بالسلطات التشريعية إلى إصدار قوانين رديئة للحفاظ على الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

نتبين مشكلة الدراسة حول مدى آثار الاقتصادية للمضاربة غير المشروعة على الاقتصاد الجزائري وسبل مكافحتها خلال الفترة 2020-2023.

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي آثار المضاربة على المستهلك الجزائري؟
- ماهي آثار المضاربة على الادخار والاستثمار؟
- ماهي آثار المضاربة على العدالة في توزيع الدخل؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء عرض مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية وهي:

- تؤدي المضاربة غير المشروعة إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الجزائري

وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- تؤدي المضاربة غير المشروعة إلى التأثير على القدرة الاستهلاكية للفرد الجزائري.
- تؤدي المضاربة غير المشروعة إلى التأثير على الادخار للأفراد وانتقالها إلى الاستثمار.
- تؤدي المضاربة غير المشروعة إلى التأثير على العدالة في توزيع الدخل.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة في ظل مرور الاقتصاد العالمي بأزمة "كوفيد 19" وما نتج عنها من تقلص في النشاط الاقتصادي العالمي مما أدى بارتفاع المستوى العام للأسعار في جميع الدول سواء المتقدمة أو التي هي في طور

النمو، أدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار السلع المستوردة، وما نتج عنه في ارتفاع في أغلب أسعار السلع على مستوى السوق المحلية، تركت السوق في حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي نتج عنها استفحال المضاربة غير المشروعة أثرت على مستويات الاستهلاك والادخار والقدرة الشرائية للأفراد...الخ.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد ماهية المضاربة غير المشروعة والفرق بينها وبين المضاربة المشروعة.
- تحديد أهم أسباب استفحال المضاربة غير المشروعة.
- التطرق إلى الانعكاسات الخطيرة للمضاربة غير المشروعة من الناحية الاقتصادية.
- تقديم مجموعة من الحلول والآراء حول معالجة المضاربة غير المشروعة.

هيكل الدراسة: للإحاطة بالموضوع تم التطرق إلى المحاور الآتية:

- 1- ماهية المضاربة غير المشروعة ومقارنتها بالمضاربة المشروعة
- 2- أسباب وأساليب المضاربة غير المشروعة.
- 3- الآثار الاقتصادية للمضاربة غير المشروعة.
- 4- آليات علاج المضاربة غير المشروعة

2- ماهية المضاربة غير المشروعة ومقارنتها بالمضاربة المشروعة

2-1- تعريف المضاربة غير المشروعة:

يمكن إعطاء عدة تعاريف للمضاربة غير المشروعة ونوجزها فيما يلي:

عرف المشرع الجزائري المضاربة غير المشروعة في المادة 02 من القانون 21-15 المتعلق بالمضاربة غير المشروعة بأنها "عملية التخزين أو الاخفاء للسلع والبضائع المراد إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين، وكذلك ارتفاع أو انخفاض في أسعار السلع أو البضائع، أو الأوراق المالية سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو عن طريق وسيت، أو باستعمال الوسائل الإلكترونية، أو بطرق، ووسائل احتيالية أخرى" (مديرية التجارة. لولاية. بسكرة (2024))

ويعتبر من قبيل المضاربة غير المشروعة: (مرسوم. رئاسي. رقم 15-21، 2021)

- ترويج أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة عمدا بين الجمهور بغرض زيادة الفجوة بين العرض والطلب في السوق، ورفع الأسعار بطريقة مبالغتها وغير مبررة؛

- أحداث فارق في هامش الربح المحدد قانونيا، أو القيام بزيادة أو خفض العرض في السوق بغرض إحداث اضطراب في الأسعار؛ (مديرية التجارة. لولاية. بسكرة، 2024)

- تقديم عروض بأسعار مرتفعة عن تلك التي كان يطبقها البائعون عادة؛

- القيام، بصفة فردية أو جماعية أو بناء على اتفاقات، بعملية في السوق بغرض الحصول على ربح غير ناتج عن التطبيق الطبيعي للعرض والطلب؛

- القيام بمضاربات تهدف إلى رفع أو خفض قيمة الأوراق المالية؛

- كما أن وضع مخزون وعدم إخراجها تدريجياً يعتبر مضاربة، والتخزين خارج التصريح يعتبر مضاربة إذا تم في وقت ارتفاع فاحش للمادة المعنية، أو احتكاراً إذا تم في وقت تكون أسعارها مستقرة في السوق؛ (خديجة، 2023)

- الندرة عدم وجود ما يكفي من سلع أو بضائع لتلبية احتياجات السكان بسبب زيادة الطلب عليها ونقص العرض. وهو استراتيجية متعمدة يستخدمها المضاربون بهدف السيطرة وطرد المنافسين من السوق عبر تحديد الأسعار.

2-2- تعريف المضاربة المشروعة:

يمكن إعطاء عدة تعاريف للمضاربة المشروعة ونوجزها فيما يلي:

- هي عملية تقوم على شراء السلع أو الأصول وبيعها بغرض التربح نتيجة لما يطرأ على الأسعار من تقلبات وتغيرات، حيث يقوم المضارب بشراء السلع أملاً في بيعه في وقت لاحق والحصول على ربح عندما يرتفع السعر في السوق نتيجة قلة العرض. (هاوس، 2006)

- المضاربة هي عملية بيع أو شراء تتبعها عملية أخرى معاكسة بناء على معلومات مسببة للاستفادة من الفروق الطبيعية للأسعار. (المصري، 2007)

- أو هي عملية بيع أو شراء في الحاضر على أمل الشراء أو البيع في المستقبل.

- أو هي شراء بقصد البيع بسعر أعلى أو بيع بغرض تعويض ما تم بيعه بسعر أقل.

هي عملية تتعلق بالشراء لإعادة بيعه في وقت لاحق بهدف تحقيق الربح، ولقد نادى الكثير من الاقتصاديون الكلاسيكيون بنظرية المضاربة للتعريف بالعمل التجاري، فالمضاربة هي السعي وراء الربح والكسب المالي أو هي توظيف رأسمال في عمل معين بقصد الحصول على الربح، فنظرية المضاربة المشروعة حسب رأيهم تتضمن جانباً كبيراً من الصحة.

عادة يتعرض المضاربون إلى مخاطر أهمها:

- تقلب الأسعار والتغيرات التي تطرأ على الأسواق.
- صدور حذر ما على استيراد وتصدير السلع والخدمات.
- زيادة تكلفة عناصر الإنتاج كأجور العمال ورأس المال والأرض، والتخزين، والتأمين، والنقل... الخ.
- زيادة المخاطرة وغياب اليقين المحيط بالعمل.
- الصراعات السياسية في الدول غير المستقرة، والضرائب، ومعدلات الفائدة.
- مسار التطور التكنولوجي التي ترتبط به الصناعة، وقوة المنافسين المحليين، والأجانب.

2-3- دور المضاربة في الاقتصاد:

لا يهتم المضارب باستخدامات السلعة أو توظيفها في أي مشروع بقدر ما يهتم تحقيق الأرباح من خلال التغير في الأسعار، ويمكن إيجاز الدور الذي تلعبه المضاربة في الاقتصاد في النقاط الآتية:

- زيادة الكفاءة الاقتصادية فنقل السلع من فترات الوفرة (حيث لا يغري المضارب ببيع المحصول في هذا الوقت لانخفاض هامش الربح) إلى فترات الندرة حيث يكون الانتقال عبر الزمان أو المكان.

كنقل القمح مثلا -وتخزينه للاستفادة منه في المستقبل لتجنب حدوث عجز في محصول القمح يجب أن يكون متوفرا طوال العام-من انتاجه في فصل الصيف إلى تخزينه واخراجه في فصل الربيع حيث يتسنى للسوق من كفاءة في تسعير واستهلاكه على مدار العام. وما يحقق ذلك هو الممارسات التي يقوم بها المضاربون.(هاوس، 2006)

- موازنة الفروق السعرية فنتيجة عمليات المضاربة في فصل الصيف يرتفع سعر القمح ويزداد المعروض منه في فصل الربيع مما يخفض مستوى الأسعار.
- وجانب مهم هو أن وجود منافسة نشطة بين المضاربين الواعين لن يتسنى لأحدهم تحقيق أرباح مفرطة. حيث يصل السعر في فصل الصيف إلى أدنى مستوياته ثم ترتفع تدريجيا إلى أن يصل ذروته قبيل الحصاد التالي، وبطبيعة الحال يزداد السعر من شهر إلى آخر ليعوض نفقات التخزين والتأمين وتكاليف الفائدة على نقل المحصول.(هاوس، 2006)
- فعدم وجود مضاربين شرعيين يؤدي إلى تخمة السوق بالحصاد الوفير في فصل الصيف وانخفاض أثمانه إلى مستويات تضر بالإنتاج، وارتفاعها الفلكي في الربيع نتيجة نفاذ المحصول.

2-4- التفرقة بين المضاربة والتجارة، والمقامرة، والاستثمار:

2-4-1- المضاربة والتجارة:

عادة ما يقوم التاجر بقبض ثمن السلع المباعة، ولا يعول على المراهنة على الأسعار بل على استقرارها، كما أنه يبقى تابع للنشاط التجاري، ولكن المضارب قد لا يمسك السلعة ولا يحتاج إلى معرفة أي شيء عن التكنولوجيا المتبعة في التخزين أو التسليم الخاصة بها، بل إن معظم ما يقوم به هو بيع أو شراء الأوراق المالية بأسعار منخفضة لبيعها في أوقات أخرى بأسعار مرتفعة عن سعرها الحقيقي، ويعبده عن الأداء المالي للشركة المصدرة للأوراق المالية.(المصري، 2007)

في التجارة يربح كل من التاجر والمشتري فالتجارة هنا منتجة، عكس المضاربة فإن ما يربحه الآخر يخسره الطرف الآخر فهي غير منتجة.

2-4-2- المضاربة والمقامرة:

تختلف المضاربة عن المقامرة في كون الأولى تعتمد على المعلومات والدراسة والخبرة، أما المقامرة فتعتمد على الحظ والمصادفة فهي لا تنتج أي سلعة أو خدمة، فالمقامر يخلق المخاطرة في حين المضارب ينقل المخاطرة،(هاوس، 2006) ويرى المعارضين للمضاربة أنها صورة حديثة من المقامرة فهي تؤدي إلى تريح ثروات هائلة وسريعة وكثرة خاسرة وما تربيته القلة فهو على حساب الكثرة. وللقمار آثاره الاجتماعية الضارة كارتفاع معدلات الجريمة والفساد السياسي والجريمة المنظمة.(المصري، 2007).

2-4-3- المضاربة والاستثمار:

بشكل عام فإن المضارب هو الذي يفكر في حالة عدم اليقين، كما لديه المعلومات أكثر أهمية من تلك التي لدى الآخرين، والتي توفر له القدرة التنبؤية متفوقة عن المستثمرين. وسوف يسعى للاستفادة من عدم تماثل المعلومات فهو يركز على أفق زمني قصير.

وتعتمد قرارات الاستثمار على ظروف السوق العامة والخصائص المحددة للأصول المشتراة. فهدف المستثمر هو خلق الثروة على المدى الطويل. فهو يقوم بشراء أحد الأصول لأن الاستثمار ذو نوعية جيدة يعد بالعائد على رأس المال المستثمر. (المصري، 2007)

وتختلف المضاربة عن الاستثمار في المدة ودرجة المخاطرة، فالمستثمر يشتري السهم ويحتفظ به للحصول على الربح أو العائد السنوي في الأجل الطويل، وقد يبيع سهمه عند الضرورة للحصول على السيولة فتكون مخاطرته منخفضة نسبيا وكذا عائده، أما المضاربة فتكون بشراء السهم وإعادة بيعه في الأجل القصير، وتحقيق مكاسب سريعة، ومخاطر مرتفعة نتيجة التقلبات في الأسعار السوقية، فالاستثمار في البورصة قد يعرض المستثمر إلى تحويل استثماره لمضاربة.

2-5- حجج المعارضين والمؤيدين لمضاربة:

هناك حجة واسعة الانتشار إلى حد ما في علم التاريخ حول المضاربة غير المشروعة، تتمثل في القول بأنه خلال القرن التاسع عشر تم استبدال المضاربة القديمة بشأن احتكار المواد الغذائية الخام، بالمضاربة بمعنى الرغبة المشروعة في الربح. ونتيجة لهذا فإن التنظيم الخاص بالنظام القديم حل محله اقتصاد رأسمالي "ليبرالي" حقيقي. هذه الصورة تستحق أن تكون دقيقة للغاية.

ففي القرن التاسع عشر، كما في القرن الثامن عشر، ميز الاقتصاديون والقانونيون ورجال الأعمال بين المضاربة "الإيجابية"، والمضاربة السلبية، أي المضاربة على الأرض والمضاربة البحتة في سوق الأوراق المالية، وفي الأسواق في نهاية المطاف. ومن المفترض أن تعمل "المضاربة المشروعة" (الإيجابية) على ضمان التقارب بين العرض والطلب، وتقليل المخاطر، وتستبعد التقلبات المفرطة في الأسعار، وعلى العكس من ذلك فإن المضاربة غير المشروعة (السلبية البحتة) من شأنها أن تضر بالمنافسة. (Marchand، 2015)

من المهم أنه إذا كان التبادل والتجارة يوفران فائدة بالنسبة للاقتصاد، فيعتبر البعض "المضاربة" موقفا صحيحا وفعالا، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية الإنجليزية فإن القيمة ترتبط بالإنتاج. فالنفود وسيط في المبادلة فقط، فيرونها أحد عوامل زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

2-6- التفرقة بين المضاربة المشروعة وغير المشروعة: يمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 1. مقارنة بين المضاربة المشروعة والمضاربة غير المشروعة

المضاربة غير المشروعة	المضاربة المشروعة	
ارتقاع أو خفض مصطنع للأسعار مع قلة الجودة	تعمل على خفض أو تعديل الأسعار وزيادة الجودة	الجودة والأسعار
وجود احتكار	حرة ونزيهة	المنافسة
مخالفتها	عدم مخالفتها	الأنظمة والقوانين
تعمل على افتعال ندرة السلع رغم وجودها	تعمل على وفرة السلع على مدار السنة	ندرة السلع
المساس بحقوق المستهلك والتأثير على استهلاكه وادخاره	تعمل على زيادة القدرة الشرائية واشباع حاجات المستهلك	القدرة الشرائية
تزيد من الفجوة بين الطلب والعرض	تعمل على تحقيق توازن بين العرض والطلب	وضعية السوق
لا تقوم بذلك، المضارب لا يتحمل المخاطرة	نقل الأخطار فيما بين الأسواق والتجار	تحمل الاخطار

المصدر: من اعداد الباحث

3-أسباب وأساليب المضاربة غير المشروعة:

3-1-أساليب المضاربة غير المشروعة:

- الاشاعة ونشر الأخبار غير الحقيقية بين الأفراد بطريقة مباحة وغير مبررة حول ندرة سلع أو بضائع معينة بهدف احداث فجوة بين العرض والطلب في الأسواق،(سعاد، 2023) وخلق جو من الفوضى والقلق بين الجمهور، وحملهم على اقتناء السلع بأسعار فلكية.
- الاضرار بالمنافسين عن طريق تخفيض الأسعار إلى أدنى سعر ممكن لإبعادهم من السوق ومن ثم خلق جو من الاحتكار والهيمنة على سوق المنافسة الحرة.
- قيام الأعوان الاقتصاديين بشراء كميات كبيرة من السلع المراد المضاربة بها بثمن مرتفع عن سعرها الحقيقي، وافراغ السوق منها بهدف خلق الندرة، ومن ثم إعادة بيعها بأسعار مرتفعة للغاية.
- عقد اتفاقات بين الأعوان الاقتصاديين بهدف الحصول على أرباح غير مشروعة وغير مبررة عن طريق الاضرار بسوق المنافسة المشروعة والخروج عن قواعدها. حسب ما جاءت به المادة 06 من الأمر 03-3.(بشير.عبدالعالي، 2023)

- استعمال مناورات تهدف إلى رفع أو خفض قيمة الأوراق المالية في سوق البورصة بشرائها بأسعار منخفضة وإعادة بيعها بأسعار غير مبررة، ولا تستند إلى قيمة الورقة المالية الحقيقة الناتجة عن إلتقاء العرض مع الطلب.

3-2-أسباب المضاربة غير المشروعة:

ان الفرق بين مفهومي المضاربة المشروعة والمضاربة غير المشروعة يستند على أهمية العوامل "الأخلاقية"، والتي تصطدم مع اعتبارات اقتصادية أكثر أهمية. ولذلك فإن الأخيرة لا تأخذ بالاتجاه المهيمن من حيث الإنتاجية والكفاءة إلا بشكل استثنائي. وتعمل الجزائر في محاولة فرض الانضباط على هذه المنظمات الجديدة من خلال اللجوء إلى المعايير الفعالة في مكافحة هذه الظاهرة وفيما يلي أهم أسباب تناميها:

- انتشار فيروس كورونا وما تسبب من غلق للمحلات والمتاجر مما سمح بالفرصة لبعض التجار بممارسة أنواع من الاحتكار للسلع الضرورية،
- اندلاع الحروب في بعض الدول المنتجة لهذه المواد وتغير بعض الموازين الاقتصادية، أدى إلى ظهور العديد من الممارسات الضارة تسبب فيها الاعوان الاقتصاديين والمرتبطة أساسا بتخزين السلع والبضائع وتكديسها. مما أدى إلى خلق ندرة في بعض المواد الاستهلاكية.
- خلق حالة من الذعر أدى بالأفراد إلى تهافتهم على اقتنائها بشكل كبير لغرض تخزينها خارج حاجاتهم الاستهلاكية.
- أدى الغلق في أوقات استفحال فيروس كورونا إلى البحث عن طرق لتربح من قبل التجار في ظل انخفاض القدرة الشرائية للدينار وعدم وجود أسواق لتصريف مخزوناتهم من السلع والبضائع.

4- الآثار الاقتصادية للمضاربة غير المشروعة في الجزائر:

لما كانت المضاربة المشروعة تحقق تحسين الأنماط الخاصة بالتسعير والتوزيع بما تساهم في تقليل الأخطار بين التجار والأسواق وتقليص فروق الأسعار، فإن المضاربة غير المشروعة على عكس ذلك تماما، حيث تعمل على زيادة الأخطار وتؤدي إلى التأثير على كفاءة الأسواق وتفسح المجال أمام التأثير على النواحي الاقتصادية والاجتماعية. تؤدي المضاربة غير المشروعة للتأثير على العديد من الجوانب الاقتصادية فهي تمس بالاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي وتؤثر سلبا على استقرار الأسواق وانتظامه، وعلى ثقة المتعاملين فيه، ويمكن أن نوجزها في الآتي:

4-1- الآثار على المستهلك:

يميل الأفراد بصفة عامة إلى تقادي المخاطرة وتحاشيها ويفضلون الأمور اليقينية على مستويات الاستهلاك، وتؤدي المضاربة غير المشروعة إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد نتيجة ارتفاع أثمان السلع المضارب بها خصوصا إذا كانت سلع ضرورية.

بدأت المضاربة غير المشروعة مع تفشي فيروس "كورونا" سنة 2020 بداية في المواد الطبية والصيدلانية، واستمرت في الانتشار إلى أن شملت المواد والسلع واسعة الانتشار غير أن عدم صدور القانون 15-21 سنة 2021 حال دون الحصول على احصائيات رسمية يمكن الاستناد عليها.

وفي مجال تحقيق الأرباح بطريقة غير شرعية، قامت عمليات الرقابة بالكشف عن مبلغ يقدر بـ 25,32 مليون دج لعدم الامتثال للأسعار المقننة والتصريحات المزيفة بأسعار التكلفة التي تهدف إلى إخفاء زيادات غير واقعية في الأسعار، مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2021. (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2022)

حيث شهدت نتائج الرقابة التجارية خلال السداسي الأول لسنة 2022، بـ 488.782 تدخلا مكن من تسجيل 45.060 مخالفة ضد مضاربين أو مخالفين لعرض المنتجات للاستهلاك، بسبب عدم احترام الممارسات التجارية، خصوصا إجبارية الفوترة من بداية مراحل الإنتاج والتوزيع إلى البيع بالجملة، حيث سجلت 510 مخالفة مرتبطة بتحرير فواتير وهمية، وأخرى مزورة، وعن رقم أعمال غير مصرح به يقدر بـ 20,63 مليار دج. (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2023)

ونتجت عمليات الرقابة المنجزة خلال 2022 و 2023 حسب ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 02: إحصاءات عملية الرقابة حول المضاربة غير الشرعية 2022-2023

مجموع عدد التدخلات	½ الأول لسنة 2022	%	فبراير 2023	%
50.420 تدخلًا	100%	14788 تدخلًا	100%	
- التجارة بالتجزئة	39.914 تدخلًا	79%	11.126	75%
- التجارة بالجملة	8.279 تدخلًا	17%	3.138	21%
- الإنتاج	1.613 تدخلًا	3%	383	3%
- محلات المستوردين	614 تدخلًا	1%	141	1%
حجز سلع بـ	2.632.43 طن		221.06 طن	
بقية	218.64 مليون دج		24.52 مليون دج	

المصدر: وزارة التجارة وترقية الصادرات، حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش على مستوى السوق المنجزة سنة

2022 و <https://www.commerce.gov.dz/15/05/202.2023>

كما قامت الجهات المعنية بالرقابة على مستوى وزارة التجارة في إطار الربح غير الشرعي، بالكشف عن 189,372 مليون دج، بسبب الزيادة غير القانونية في أسعار السلع المقتنة، إضافة إلى التصريحات الكاذبة بأسعار التكلفة التي تهدف إلى إخفاء زيادات غير منطقية في الأسعار. (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2023)

تميل دالة الاستهلاك في الغالب إلى الارتفاع فمقدار ما يوجه من الدخل المتاح للفرد يتجه في أغلبه إلى الاستهلاك، فمقدار ما يتبقى لأغراض الادخار تكون قليلة للغاية، فالمضاربة غير المشروعة تعمل على زيادة الفجوة بين الاستهلاك والادخار، وتعمل على تخصيص كامل الدخل للمستهلك أو أغلبه إلى الاستهلاك ومع ارتفاع أسعار السلع لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الاستهلاكية الضرورية فينعدم الادخار، مما يترك آثاره السلبية على المعيشة وعلى التصرفات المستقبلية لدخله. مما يؤدي إلى قلة الأموال الموجهة إلى الاستثمار هذا بدوره يؤدي إلى قلة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع والخدمات مع ازدياد الطلب الكلي عليها،

4-2- الآثار على الادخار والاستثمار:

قلة الادخار تترجم في قلة المدخرات لدى الأفراد، مما يترك آثاره السلبية على الاستهلاك خصوصاً السلع المعمرة، ففي سنة 2022 واصل المتوسط السنوي لمؤشر الأسعار ارتفاعه حيث بلغت 9.7 % مقارنة بنسبة 7.23 % سنة 2021 نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بشكل أساسي. (بنك الجزائر، 2023)، صف إلى ذلك ارتفاع أسعار السلع غير المبررة، مما يؤدي إلى انخفاض في المبيعات للشركات العاملة في هذا المجال يترك آثاره الواضحة على الاستثمار، كما يؤدي إلى التأثير على الاستثمار البنوك في توفير الأموال اللازمة للاستثمار.

وهذا العامل الأخير بدوره يؤدي إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل بفعل قلة الأرباح مما يعني قلة الدخل للأفراد، وبالتالي انخفاض في الاستهلاك ومع مجتمع تميل الزيادة السكانية للشباب إلى ارتفاع يصبح الأمر مطلوب لتلبية مطالبهم الاجتماعية، مما يرهق كاهل الدولة في تخصيص جزء كبير النفقات العامة للأغراض الاستهلاكية مع قلة العائدات الضريبية.

4-3- الآثار على العدالة في توزيع الدخل:

سجلت الجزائر أدنى قيمة لمعامل "Gini" درجة منخفضة من عدم المساواة (السنة 2000)، وتعد أحسن الدول العربية تحقيقاً لتقليل عدم المساواة بمعدل تخفيض سنوي قدر بـ 0,1% بالنسبة لمعامل "Gini" و 16,2% بالنسبة لمؤشر "Theil"، وبذلك فهي تسير نحو الحد من تفاوت الدخل وزيادة فرص مشاركة الفقراء في الدخل وخلق الثروة. (أحمد، 2022).

ولا شك أن تركيز الأموال لدى المضاربين يعمل على سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مما يترك آثاره على زيادة مستويات الفقر، وازدياد الطبقة في المجتمع والمعاناة من الحرمان في تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تسعى الدول عادة لتحقيقها.

5- آليات علاج المضاربة غير المشروعة:

نقدم فيما يلي مجموعة من الآليات لمحاربة المضاربة غير الشرعية سواء من ناحية منظور الاقتصاد الجزئي أو

الكلي:

- منع المضاربة قصيرة المدى لأنها تتميز بتبادلات مالية سريعة وبهامش ربح منخفض جدًا أو مرتفع، هذه المعاملات لا فائدة لها اجتماعياً أو حتى اقتصادياً، ويمكن استخدام عدة أدوات لمكافحة هذه الظاهرة: كخطر، أو على الأقل إبطاء، التداول عالي التردد في الأسواق المالية، استبدال العرض المستمر في الأسواق (قيمة المنتج يتكيف مع النظام المالي بشكل مستمر حسب العرض والطلب)، أو من خلال عرض أسعار ثابت يومياً بقيمة المنتج ثابتة لليوم وتكييفها مع ظروف العرض والطلب. التي من شأنها أن تمنع المضاربة على التغيرات الدقيقة في الأسعار.
- ومن المرجح أن يتم فرض ضريبة على المعاملات المالية النشطة للمستثمرين الذين يهتمون فقط بتحقيق المكاسب على المدى القصير. وسيكون هذا الردع يضعف أو يعيق المعاملات المنتجة ولكنها ستشكل عائقاً من خلال تكرارها. على المعاملات قصيرة الأجل مما يؤثر على الربح النهائي للمضارب.
- ترشيد الاستهلاك والتأكد من المواد المستهلكة وصلاحياتها وجودتها، مع محاربة الإشاعات والدعايات المضللة وأساليب الغش والتحايل.
- تخصيص نقاط لبيع المواد الضرورية أو المواد ذات الاستهلاك الواسع، بأسعار تتناسب مع أصحاب الدخل المحدود، خاصة في الأعياد والمواسم والحالات الاستثنائية التي تعرف عادة ارتفاعاً في الأسعار، مع تشجيع الاستهلاك العقلاني للسلع.
- وضع إنذار مبكر لكل أشكال الندرة في السلع والبضائع خاصة الضرورية منها في الأسواق المحلية، مع دراسة وتحليل لوضعية السوق أسبوعياً وشهرياً وسنوياً لغرض معرفة اتجاه السوق في حالات الندرة ووضع الحلول المناسبة لذلك.
- يعتبر الإعلام أقوى أداة تأثير على العادات والتقاليد وثقافة المستهلك، خاصة أن الإعلام والتلفزيون هو المتحكم في ثقافة المجتمع، وأن وقت مشاهدة وسائل الإعلام يمثل ثلث اليوم بالنسبة لسكان العالم، في هذه الساعات تركز معظم وسائل الإعلام على ترويج وتعزيز الأنماط الاستهلاكية، لذلك يمكن لوسائل الإعلام من ترشيد ثقافة الاستهلاك ومحاربة التصرفات غير الشرعية للمضاربين غير الشرعيين.
- مشاركة الجماعات المحلية في مكافحة المضاربة غير المشروعة وتبني أسلوب وقائي لما لها من اطلاع على حاجيات السوق من السلع وإمكانية رصدها لحالات الندرة في الأسواق المحلية.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للإشاعات التي تحدث في حالة اضطراب الأسواق بطريقة عشوائية ومباغطة مع حماية وتقديم الدعم للتجار أو المضاربين الشرعيين.
- تشديد العقوبات المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة للحد من انتشار هذه الجريمة ومكافحتها. مع إزالة الجهات الفاعلة ذات الدور الطفيلي في السوق، والتي لا توجد هناك إلا من منظور المضاربة.
- تشجيع المواطنين على التبليغ عن أي "تلاعب بأسعار المواد والسلع المدعمة".
- ضرورة وضع مجال لتحرك أسعار السلع والمواد الأخرى غير الضرورية من أجل مكافحة المضاربة غير المشروعة وتحركها وفقا لقانون العرض والطلب للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وتجنب الارتفاع الفاحش للأسعار لما لها من آثار متتابة على الإنتاج والاستهلاك وكذا الادخار.

6-خلاصة:

تهدد المضاربة غير المشروعة استقرار الاقتصاد الجزائري، ومنشأها التأثير على استهلاك وادخار الأفراد، وتمتد آثارها لتشمل الاستثمار، كما من شأنها أن تضعف قدرتهم الشرائية عن طريق احتكار السلع وزيادة أسعارها بدون وجود فجوة بين العرض والطلب، وتبين من خلال الدراسة تحقق الفرضية الرئيسية حيث تؤدي المضاربة غير المشروعة إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الجزائري، كما تحققت الفرضيات الفرعية الأولى حيث أن المضاربة غير المشروعة تؤدي إلى التأثير على القدرة الاستهلاكية للفرد الجزائري. كما تحققت الفرضية الفرعية الثانية حيث تؤدي المضاربة غير المشروعة إلى التأثير على الادخار للأفراد وانتقالها إلى الاستثمار ولو بشكل غير مباشر، كما تحققت الفرضية الفرعية حيث تؤدي المضاربة غير المشروعة إلى التأثير على العدالة في توزيع الدخل.

خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- أدى انتشار فيروس "كورونا" في نواحي الاقتصاد العالمي إلى الزيادة في ارتفاع المستوى العام للأسعار سواء للدول المتقدمة أو النامية أو الدول الناشئة.
- زيادة تخزين السلع بكميات ضخمة بدون وجود مبرر لاستهلاكها رغم انتهاء صلاحيات بعضها، سوى التأثير بسلوك القطيع.
- أثرت المضاربة غير المشروعة على قدرة الأفراد في المحافظة على استقرار معدلي الاستهلاك والادخار.
- تركز المضاربة غير المشروعة في فئة التجار بالتجزئة بنسبة أكبر مقارنة بتجار الجملة.
- أدى تدخل الدولة في الحد من انتشار هذه الظاهرة غير أنها امتدت إلى السلع والخدمات الأخرى غير الضرورية.

التوصيات:

خلصت الدراسة إلى تقديم التوصيات الآتية:

- ضرورة توفير السلع الضرورية إلى الأسواق بشكل لا يسمح باحتكار السلع وبيعها بأسعار مرتفعة.
- الاهتمام بزيادة القدرة الاستهلاكية والادخارية للفرد الجزائري بوضع الحلول الهيكلية لتنويع الاقتصاد وزيادة معدلات العرض في الأسواق.
- إحداث نوع من التوازن النسبي بين أسعار السلع على مستوى الأسواق المحلية والولائية.
- ضرورة محاربة الإشاعة والأخبار الكاذبة، وتوجيه وترشيد وإعلام المستهلك بأسعار السلع والخدمات وجودتها في مختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

- القيام بتقديم أيام دراسية وملتقيات... الخ للتعريف بخطورة المضاربة غير المشروعة وآثارها على الاقتصاد الجزائري.
- كسر احتكار التجار لأسعار السلع المباعة في الأسواق المحلية.

7. المراجع

1.1. الكتب

سامو بلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 2006	مؤلفين Marchand, A. (2015). <i>Spéculation à prendre ou à laisser ?</i> . Bruxelles: Fédération Wallonie-Bruxelles.	(سامويلسون، نورد، 2006، ص. 210)
---	--	---------------------------------

2.6. المقالات في المجلات

كيفية العرض في قائمة المراجع	كيفية الإشارة في النص
1- جعفر خديجة (2023)، <i>قراءة نقدية في المضاربة غير المشروعة</i>، المجلد 15/21، المجلد 80، العدد 80. 2- عبد العالبيشي (2023)، <i>الآليات القانونية لمكافحة جريمة المضاربة غير مشروعة في التشريع الجزائري</i>، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16 / العدد 01. 3- رفيق بونسا المصري (2007)، <i>المضاربة علنا لأسعار بين المؤيد والمعارضين</i>، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي - جدة - المملكة العربية السعودية. 4- عاد، ح. (2023، 06 01). <i>المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري دراسة على ضوء القانون رقم 02-00: مملعق بمكافحة المضاربة غير مشروعة</i>. - المجلد الجزائري للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 0	(دحوح، 2008، ص. xx)

4.6. مراجع أخرى

كيفية العرض في قائمة المراجع	كيفية الإشارة في النص
1- وزارة التجارة، وترقية. الصادرات. (2022). https://www.commerce.gov.dz/14/05/2023 2- وزارة التجارة، وترقية. الصادرات. (2023). <i>حصيلة نشاطات الرقابة وقمع الغش على مستوى السوق الوطني</i>، https://www.commerce.gov.dz/15/05/2023 3- مكافحة المضاربة غير المشروعة. الجريدة	روابط الإنترنت (Quevieux & Prunele, 2005) (حيدر، 2003)

الرقم، مرسوم، رئاسي، رقم، (2021، 21-15 ديسمبر 29	
4- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023 .	

Travaux cités

- Marchand, A. (2015). *Spéculation à prendre ou à laisser ?*. Bruxelles: Fédération Wallonie Bruxelles .
- أحمد، ك. (س. 2022). مارس (21) اختبار فرضية "Kuznets" للعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم امساواة في توزيع الدخل في مجلة المالية والاسواق، 508،
- المصري، ر. ي. (2007). المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي، م ٢٠، ع ٦٦.
- بشير، عبد العالي. (2023). الآليات القانونية لمكافحة جريمة المضاربة الغير مشروعة في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16 / العدد 80.
- بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر.
- خديجة، ج. (2023، 01 6). قراءة في قانون المضاربة غير المشروعة. 15/21/المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 80، العدد 117، 80.
- سعاد، ح. (2023، 01 6). المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري دراسة على ضوء القانون رقم- 00 : 02/ملتعلق بمكافحة امضاربة غير امشروعة . 15/21/المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08 العدد 587، 1).
- مديرية التجارة. لولاية بسكرة. (2024). المضاربة غير المشروعة بسكرة -الجزائر . Récupéré sur : <https://www.dcw.biskra.dz>
- مديرية التجارة. لولاية بسكرة. (2024، 5 23). المضاربة غير المشروعة . Récupéré sur : <https://www.dcw.biskra.dz> بسكرة :
- مرسوم. رئاسي. رقم، (2021، 21-15 ديسمبر 29) مكافحة المضاربة غير المشروعة. الجريدة الرسمية، العدد 99، 6-8.
- هاوس، س. و. (2006). علم الاقتصاد لبنان : مكتبة لبنان ناشرون.
- وزارة التجارة. وترقية. الصادرات. (2023). حصيلة نشاطات الرقابة وقمع الغش على مستوى السوق الوطنية المنجزة خلال شهر أفريل 2023 الجزائر : وزارة التجارة وترقية الصادرات.
- وزارة التجارة. وترقية. الصادرات. (2023). حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش على مستوى السوق الوطنية المنجزة خلال شهر فبراير من سنة 2023 الجزائر :
- وزارة التجارة. وترقية. الصادرات. (2023). حصيلة نشاطات الرقابة لسنة 2023 الجزائر.
- وزارة التجارة. وترقية. الصادرات. (2022). حصيلة نشاطات الرقابة. الجزائر : وزارة التجارة.